تاريخ استقبال المقال: 24 /2017/10 تاريخ قبول نشر المقال17 / 2018/02 تاريخ نشر المقال: 01 /2018/03

أهمية البحث العلمي في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر

د. تريكي حسان جامعة الشاذلي بن جديد الطارف.

hacenetriki@gmail.com

ملخص:

يهدف هذا المقال الى ابراز فرص الاستفادة من البحث العلمي لتعزيز الأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر، وهذا من خلال كشف أهم مصادر التهديدات والمنافذ التي يمكن أن تنمو فيها المخاطر التي تهدد الأمن، وكذا تحديد مكامن الحاجة للقيام بدراسات وأبحاث علمية لتحليل وتقييم هذه المخاطر وإيجاد أفضل السبل لتداركها أو تجنبها.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الأمن، السلم الاجتماعي.

The importance of scientific research to consolidate Security and social peace in Algeria

Abstract:

This article aims to highlight the opportunities of benefiting from scientific research in enhancing security and social peace in Algeria. This is by uncovering the most important sources and outlets in which threats to security can grow, as well as identifying the need for scientific studies and research to analyze and assess these risks and find the best ways to remedy or avoid them.

Keywords: scientific research, security, social peace.

مقدمة:

في ظل المخاطر المتعددة والتهديدات المختلفة التي تميز عصر العولمة، أصبح الأمن والاستقرار يشكل هاجسا كبيرا لدى الحكومات والأفراد، من هنا تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بقضايا الأمن والسلم الاجتماعي، حيث تسعى الدول للبحث عن أنجع السبل للمحافظة على أمنها واستقرارها ودفع عجلة التنمية وتحقيق الرفاهية لمواطنيها. وفي ظل الثورة العلمية التي يشهدها هذا العصر في مختلف المجالات، لا يمكن الاستغناء على البحث العلمي في رسم السياسات والخطط التنموية وحل المشكلات وتذليل الصعاب التي تواجه المجتمعات، وتأمين حياة أكثر رخاء وسعادة ورفاهية للأفراد، فالدول المتقدمة لم تكن لتصل إلى ما وصلت إليه من تقدم ورفاهية ورخاء، إلا من خلال توظيف العلم في مختلف مناحي الحياة، فبالعلم تنهض وتتقدم الأمم وبه تكون قادرة على مواجهة الصعاب ومجابهة التحديات والتهديدات المختلفة التي تتعرض لها سواء من الخارج أو الداخل، حيث يتيح البحث العلمي فرص استثمار كل المقومات لتحقيق مزيدا من القوة والنماء، وبه يمكن فهم الحاضر واستشراف المستقبل.

وفي الجزائر، كثر الحديث في الآونة الأخيرة على السلم الاجتماعي حيث أصبح هذا الموضوع يحتل مساحة واسعة من الاهتمام، وله حضور قوي في المشهد الاعلامي والسياسي. وفي ظل تعدد المخاطر والتهديدات وأمام حجم التحديات والرهانات الجديدة، لا يمكن التغلب على كافة المشكلات والتحديات وتحقيق الوثبة الحضارية المطلوبة إلا من خلال رؤية علمية دقيقة وشاملة لنواحي الحياة كافة، يتم في ضوئها اعداد خطط وبرامج التنمية الشاملة التي تشكل عنصرا أساسيا لضمان الأمن والاستقرار في المجتمع.

انطلاقا من ذلك، نحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهمية البحث العلمي في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي في الجزائر، وهذا من خلال التعرف على فرص الاستفادة من البحث العلمي في المجال الأمني وابراز أهميته في المحافظة على السلم والاستقرار، كما نسعى لتقديم رؤية مقترحة لتعظيم الاستفادة من البحث العلمي في المجال الأمني، مع التركيز أكثر على الجانب الوقائي والعمليات الاستباقية التي من شأنها المحافظة على الأمن الوطني وتعزيزه.

أولا – تحديد المفاهيم:

1- مفهوم البحث العلمي: هناك عدة تعريفات للبحث العلمي، نذكر منها: " البحث العلمي هو أسلوب فكري واع ومنظم يهدف لبحث المشاكل والظواهر والتعرف على أسبابها وجوانبها واختبار العلاقات التي تنشأ بينها والكشف عن حقائق علمية محددة، يتم طرحها في شكل فرضيات وتساؤلات"[1]. كما عرف البحث العلمي بأنه: "محاولة دقيقة ومنظمة وناقدة للتوصل إلى حلول لمختلف المشكلات التي تواجهها الانسانية وتثير قلق وحيرة الانسان"[2].

وفي تعريف آخر: "البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة تتم من أجل تقصي الحقائق في شأن مسألة أو مشكلة معينة وبإتباع طريقة علمية منظمة للوصول إلى حلول ملائمة ونتائج صالحة للتعميم على

المشاكل المماثلة"[3]. ويعرف بولنسكي Polansky البحث العلمي بأنه: "استقصاء منظم يهدف إلى اكتشاف معارف والتأكد من صحتها عن طريق الاختبار العلمي"[4].

من خلال التعاريف السابقة، يمكن تعريف البحث العلمي على أنه؛ طريقة منظمة وموضوعية لكشف الحقائق والعلاقات بين الظواهر والوصول إلى حلول لمشكلات مطروحة، وهذا بإتباع قواعد المنهج العلمي.

2- مفهوم الأمن:

لقد اختلفت تعاريف الباحثين والمفكرين للأمن ويعزى هذا الإختلاف والتباين إلى المنطلقات النظرية والفكرية لهم، حيث يرى عبد الكريم نافع أن: "الأمن هو الشعور الذي يسود الفرد أو الجماعة بإشباع الدوافع العضوية والنفسية واطمئنان المجتمع إلى زوال ما يهدده من مخاطر ذلك الأمن كشعور، أما الأمن كإجراء فهو ما يصدر من الفرد أو الجماعة لتحقيق حاجاتها الأساسية أو لرد عدوان عن كيانها ككل"[5]. كما عُرِّف الأمن أيضا بأنه: "الاحساس بالطمأنينة والسكينة وهدوء النفس واستقرار المجتمع"[6].

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف الأمن على أنه: احساس الأفراد بمشاعر الطمأنينة والراحة والاستقرار وعدم الخوف على أنفسهم وممتلكاتهم والبعد عن الاضطرابات والقلاقل.

3- مفهوم السلم الاجتماعي: السلم الاجتماعي هو توافر الاستقرار والأمن والعدل، الكافل لحقوق الأفراد في مجتمع ما، أو بين مجتمعات ودول[7]. كما عُرِّف السلم الاجتماعي بأنه: "حالة الهدوء والاستقرار والوئام والاتفاق والانسجام داخل المجتمع نفسه وفي العلاقة بين شرائحه وأفراده وقواه المتعددة والمختلفة"[8]، وحسب الباحث لقرع بن علي: "السلم الاجتماعي بكل بساطة هو توفير الاستقرار الاجتماعي داخل البلد بحيث ينعكس ذلك إيجابا على الوضع الداخلي للدولة سياسيا وأمنيا واقتصاديا "[9].

وفي هذه الدراسة نقصد بالسلم الاجتماعي: حالة من الاستقرار والسكينة والهدوء التي يعيشها المجتمع في ظل الانسجام والتناغم والتماسك بين مختلف مكوناته بعيدا عن العنف والقلاقل.

ثانيا – فرص الاستفادة من البحث العلمي في تعزيز الأمن:

تعتبر قضية الأمن من أهم القضايا التي تحتل صدارة الاهتمامات في العصر الحالي، وهذا نتيجة للتغيرات العميقة والمتسارعة التي تشهدها الساحة الوطنية والدولية، فكان لزاما على كل دولة مواجهة هذه المستجدات والتحديات في ضوء رؤية علمية تسمح بكشف وفهم حقيقة الواقع الاجتماعي ومواجهة المشكلات. وانطلاقا من الاختلالات والتحديات التي تميز الوضع الراهن للمجتمع الجزائري، يمكن الاستفادة من البحث العلمي في تعزيز الأمن من خلال:

1. دراسة وفهم التحولات المجتمعية:

شهد المجتمع الجزائري بعد الاستقلال تحولات عميقة وواسعة النطاق شملت مجمل نواحي الحياة، لتفرز واقعا اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا جديدا، فالنمو الديمغرافي السريع والتصنيع المكثف وموجات الهجرة الريفية الضخمة والتحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر والانفتاح الديمقراطي، إضافة للاستخدام الواسع

لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، تشكل تحولات عميقة تحمل في طياتها قيما جديدة. من هنا تبرز الحاجة إلى دراسات علمية، لكشف طبيعة وملامح هذا التحول، الأمر الذي سيساعد على تفسير وفهم العديد من مظاهر الانحراف والسلوكيات السلبية والمتناقضات والمشكلات الاجتماعية الآخذة في الانتشار في المجتمع، وبالتالي تحقيق الوقاية منها، وكذا فهم حركية المجتمع وتوجهاته المستقبلية.

وتجدر الاشارة إلى أن المجتمع الجزائري عرف تحولات واسعة النطاق، تبدو واضحة في المجالات الاقتصادية والسياسية، الا أنها مازالت غامضة في بعدها القيمي، بالرغم من أهمية الكشف عنها في رسم السياسات وخطط التنمية. ففي الجزائر هناك حاجة ماسة لمعرفة منظومة القيم لدى فئة الشباب التي تشكل أكثر من ثلثي المجتمع؛ معرفة طريقة تفكيرهم، نظرتهم لمختلف الموضوعات، اهتماماتهم وتفضيلاتهم، تطلعاتهم المستقبلية، محركات السلوك لديهم، الأمر الذي يمكننا من تفسير المواقف وأنماط السلوك السائدة عند هذه الفئة وكشف الاختلالات القيمية الموجودة لديهم، والتعرف على كل مصادر التهديدات والمنافذ التي يمكن أن تنمو فيها المخاطر التي قد تحول الشباب إلى قوة مضادة للمجتمع.

2. رصد وكشف التهديدات والمخاطر:

تسمح لنا البحوث العلمية بتشخيص الواقع وتحديد مشكلاته والكشف عن الحقائق، الأمر الذي يمكننا من التعرف عن التهديدات والمخاطر المحتملة. وهنا نركز على أهمية المقاربة الدينامية approche dynamiqueفي دراسة العوامل المؤثرة في الظواهر الأمنية، وهذا كون البيئة الاجتماعية في عصرنا هي بيئة مضطربة ومتغيرة بإستمرار، فهناك عوامل لا تشكل اليوم عامل تهديد للأمن والسلم الاجتماعي، ويمكن أن تكون كذلك في وقت آخر، فالظاهرة الأمنية تتسم بالتغير والتبدل والتحول تبعا للزمان والمكان والعناصر الفاعلة في الظاهرة .

وفي هذا الاطار أصبح مفهوم الهشاشة précarité مفهوما متداولا بكثرة في مختلف المقاربات في السنوات الأخيرة، و"الهشاشة في مفهومها العام عن وضعية غير قارة، عن مكتسبات قابلة للتراجع في أية لحظة، وتعبر الهشاشة في مفهومها العام عن وضعية غير قارة، عن مكتسبات قابلة للتراجع في أية لحظة، عن مستقبل غامض الأفق، عن انعدام الاطمئنان، وعن صعوبة توفير شروط تضمن لهم الحياة الكريمة من شغل و سكن لائق، وتعليم، ورعاية صحية..".[10]

وهنا نعطي مثال بهشاشة الشغل précarité de l'emploi في الجزائر والتي أصبحت تشكل تحديا اجتماعيا وأمنيا كبيرا وذلك للاعتبارات التالية:

- ضعف الطاقة الاستيعابية لسوق العمل في الجزائر، ووجود منحى متزايد في مجال طلبات العمل سنويا، قدرت سنة 1990 بـ 250.000 طلب عمل جديد سنويا، ليرتفع هذا العدد سنة 2002 إلى 350.000 طلب عمل سنويا، ولا تتجاوز نسبة الذين يظفرون بعمل في هذا العدد الاجمالي 8% إلى 9%[11].

- تمس البطالة في الجزائر بصفة أساسية فئة الشباب، الذين يشكلون فئة الوافدون الجدد إلى سوق العمل، حيث أن نسبة 83% من البطالين تقل أعمارهم عن30 سنة[12].
- يوجد في الجزائر حوالي مليون ونصف طالبا جامعيا، وهو رقم كبير يفوق عدد سكان عدة دول، اضافة إلى ذلك يوجد اختلال في توزيع الطلبة على التخصصات العلمية في الجامعة الجزائرية، حيث تميل الكفة إلى اتجاه العلوم الانسانية، وتقدر هذه النسبة بحوالي (70 %)[13]، ومما لا شك فيه أن هذا التوزيع سيؤدي إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم العالي وما تطلبه القطاعات الاقتصادية.
- تدهور قيمة العمل وعزوف الشباب عن المشاريع المنتجة الخالقة للثروة وتفضيلهم للمشاريع التي تضمن لهم ربح سريع وسهل. اضافة إلى وجود عزوف كبير عن التكوين المهني، حيث 80 % من الشباب البطال بدون شهادات وبدون تكوين مما يصعب ادماجهم في عالم الشغل.
- وجود أكثر من 700 ألف عاملا في عقود ما قبل التشغيل ينتظرون الترسيم[14].

وانطلاقا من مفهوم الهشاشة الذي يعبر عن مكتسبات قابلة للتراجع في أية لحظة، فإن الأمر يكتسي أهمية بالغة في المجتمع الجزائري في ظل اقتصاد ريعي يعتمد بشكل أساسي على النفط، فمع الانخفاض المفاجئ لسعر البترول في الآونة الأخيرة، كثر الحديث في الجزائر عن؛ مراجعة سياسة الدعم، تجميد التوظيف في الادارات العمومية، إلغاء وتجميد العديد من المشاريع العمومية الحيوية واعتماد سياسة التقشف للحد من تأثيرات انهيار أسعار النفط عن طريق تقليص الإنفاق العام والاستثمار العمومي واعتماد رخص الاستيراد، ومن شأن هذه السياسات توسيع نطاق الهشاشة الاجتماعية وتدهور المستوى المعيشي لشرائح واسعة من المجتمع خاصة محدودي الدخل، وبالتالي فإن نسبة كبيرة من السكان معرضون للوقوع في دائرة الفقر عند تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية. وفي حالة اللايقين هذه، تبرز الحاجة إلى القيام بدراسات علمية لتسليط الضوء عن واقع الهشاشة الاجتماعية وتبعاتها وتأثيراتها على الأمن المجتمعي، كما تبرز الحاجة للقيام بدراسات وأبحاث علمية لدراسة سبل تنويع الاقتصاد وإبراز وتثمين القدرات والمؤهلات الطبيعية والبشرية والبحث عن بدائل اقتصادية وانهاء التبعية للنفط.

كذلك من بين المسائل التي تطرح نفسها بقوة في الجزائر، مسألة الهوية والتي تحتاج إلى طرح سليم ومعالجة رصينة بعيدا عن روح التعصب والتحزب والأفق الضيق المرتبط بمصالح آنية محدودة، ولا تخلو الأطروحات المتداولة بشأن هذه المسألة من أفكار مسبقة ونمطية يجري تعميمها ونشرها عن وعي أو غير وعي[15]. ورغم أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تهديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة وما صاحبها من تطور مذهل في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد حقيقي للأمن القومي الجزائري، "فلا زالت عناصر الهوية الوطنية كاللغة والدين والإرث التاريخي محل استخدام سياسوي"[16]، وهو ما يبرز الحاجة لدراسات علمية تساعد على بلورة وصياغة مشروع مجتمعي متكامل يدعم تماسك النسيج الاجتماعي ويعزز اللحمة الوطنية.

3. تفسير وفهم الظواهر المستجدة :

العولمة هي ظاهرة العصر وسمته البارزة، فقد فرضت نفسها بقوة في مختلف ميادين الحياة. والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم ليست بمنأى عن تأثيرات الظاهرة، وقد ساهم الاستخدام الواسع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال وفي مقدمتها الأنترنت والفضائيات في تغلغل القيم الغربية في المجتمع، تظهر أساسا في انتشار سلوكيات وأنماط ثقافية جديدة، وظهور أشكال انحراف وإجرام جديدة كالجريمة العابرة للحدود، المتاجرة بالأعضاء البشرية، الجرائم المعلوماتية، الاختطاف، الهجرة غبر الشرعية,..

كما نتج عن ذلك بروز عدة ظواهر مستجدة في المجتمع كانتشار الادمان بجميع أشكاله، تأخر سن الزواج، تراجع قيم العمل، تفكك الروابط الاجتماعية، تنامي ظاهرة الفشل الدراسي في صفوف الشباب الذكور(منذ 2006 نسبة نجاح البنات في البكالوريا تتجاوز 60 %)... وعليه، نحن بحاجة ماسة لفهم هذا الواقع الجديد حتى نتمكن من تشخيص الظواهر المصاحبة له والمشكلات المترتبة عنه وفهم حركية المجتمع وتوجهاته المستقبلية. خاصة وأن مؤشرات الواقع في الجزائر، تشير إلى "عجز البحث الاجتماعي عن تقديم تفسير للعديد من الظواهر المستجدة في المجتمع، وقليلة هي تلك المحاولات التي تهدف إلى "فهم الظروف الجديدة التي أوجدها التقدم العلمي والتقني وفهم التحديات الناشئة عنه، من أجل الاستجابة الراشدة إليها"[17].

4. كشف اختلالات التنمية التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الاجتماعي:

تعتبر التنمية عملية واعية، طويلة الأمد، شاملة ومتكاملة في أبعادها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والتكنولوجية، والثقافية، والإعلامية، والبيئية... إضافة إلى كونها عملية مرسومة لتقدم المجتمع في مختلف المجالات[18]، فهي إذن عنصر أساسي للإستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل ومستمر وتهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور، وعليه فإن فشل المخططات التنموية سيترتب عليه خلل في الأداء الوظيفي للمؤسسات الاجتماعية، وبالتالي بروز العديد من المشكلات والأزمات، التي تشكل عاملا مشجعا على ارتفاع معدلات الانحراف والاجرام وعدم الاستقرار في المجتمع. وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن اختلالات التنمية تشكل تهديدا حقيقيا للأمن، أي أن هناك ارتباطا وثيقا بين التنمية والأمن، مثلما يؤكده روبرت ماكنمارا Robert Mc Namara في كتابه جوهر الأمن: " الأمن هو التنمية بكافة أبعادها، وبدون التنمية لا يمكن أن يوجد أمن "[19].

وتؤكد الشواهد الميدانية ومعطيات الواقع أن الجزائر تشهد اختلالا بين النمو السكاني والتنمية أي وجود نمو ديمغرافي مرتفع وسريع، لم ترافقه تنمية بنفس الوتيرة والسرعة، الأمر الذي شكل ضغطا حقيقيا على الخدمات التعليمية والصحية والسكن وفرص العمل، مما أدى إلى بروز العديد من الاختلالات وأوجه القصور والتي قد تشكل تهديدا للأمن والسلم الاجتماعي، كما تعاني الجزائر من وجود فوارق كبيرة في التنمية بين الشمال والجنوب بالإضافة إلى وجود فجوة تنموية بين الريف والمدينة، مما يستوجب تناولها بالدراسة لكشف حقيقتها وأبعادها وفي ضوء ذلك يتم وضع الاستراتيجيات الكفيلة بمعالجتها.

5. البحث في آليات التدخل واحتواء الاضطرابات:

انطلاقا من كون النظام العام يتسم بالنسبية ويتغير بتغير الزمان والمكان فمن الضروري الاستعانة بالبحوث العلمية للوصول إلى الطرق الناجعة للمحافظة عليه واحتواء الاضطرابات عند الاخلال به. ويمكن للدراسات في حقول علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وعلم النفس الاجتماعي أن تعطينا نظرة علمية للواقع الاجتماعي يمكن في ضوئها التدخل لمعالجة الاضطرابات الاجتماعية وتفادي الانزلاقات التي يمكن أن تكون شرارة لانفلات أمني. وهذا أمر في غاية الأهمية بالنسبة لجزائر، التي تشهد تنامي ملحوظ لأشكال وصيغ الاحتجاجات العنيفة في السنوات الأخيرة، والتي تحولت إلى وسيلة لتوصيل المطالب، والتأثير على القرارات الحكومية وعملية صنع القرار السياسي، مما يشكل مؤشر عن انتشار قيم العنف في الممارسة السياسية وغياب القيم الديمقراطية التي ترتكز على أساليب حضارية سلمية في المشاركة السياسية.

كما يمكن الاستعانة بالبحوث العلمية في معرفة العقبات التي تواجه المصالح الأمنية في أداء مهامها في الميدان، والبحث عن السبل الكفيلة لإقامة شراكة فعّالة وتعاون مثمر بين تلك المصالح ومختلف شرائح المجتمع، وكذا والاستفادة من التجارب الدولية المثلى وكذا توطين الخبرات العالمية الناجحة في هذا المجال.

6. مواكبة المستجدات العلمية في المجال الأمني وعلم الاجرام:

إن متابعة التطورات والمستجدات الحاصلة في مجال العلوم الأمنية وعلم الاجرام أمر ضروري وهام، خاصة بالنسبة للمصالح الأمنية المكلفة بمكافحة الجريمة وحفظ النظام العام، إلا أنه في المقابل لا يجب تطبيق ما توصلت إليه الدراسات العلمية دون تكييفه مع خصوصية البيئة الجزائرية والقيم الثقافية للمجتمع لأن ذلك سيؤدي إلى بروز عدة اختلالات.

ومع ازدياد الاهتمام بالأمن الرقمي في السنوات الأخيرة – خاصة مع الانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشروع في تطبيقات الحكومة الإلكترونية وخدماتها– أصبحت هناك حاجة ملحة لاعتماد اجراءات صارمة لحماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات، وتعزيز مستوى الوعي الأمني الرقمي لدى الأفراد والهيئات والمنظمات الحكومية لمواجهة الاجرام الإلكتروني، وهذا ما يتطلب تشجيع البحوث العلمية لتعزيز الأمن الرقمي ومواجهة الجريمة الإلكترونية، وإيجاد حلول عملية بالتعاون مع أجهزة الشرطة ومخابر البحوث والأوساط الأكاديمية من أجل منع المجرمين من استغلال أدوات التكنولوجيا الحديثة.

وفي سياق متصل، ومع انتشار الإجرام العالمي وازدياد قوته، كان لزاما على المجتمع الدولي إبرام العديد من الاتفاقيات لمكافحته، خاصة تحت مظلة الأمم المتحدة. ويترتب على المصادقة على هذه الاتفاقيات إلتزامات دولية، تتعلق بتطبيق مجموعة من المقاييس والمعايير الخاصة بالأمن والحماية، وإتخاذ تدابير تجسد بنود هذه الاتفاقيات على أرض الواقع، وهذا ما يتطلب توفر كفاءات بشرية مؤهلة ووسائل وتجهيزات متطورة وإجراءات وتدابير أمنية تستجيب للمعايير الدولية المعمول، الأمر الذي يجعل الدول النامية أمام تحديا كبيرا للالتزام بها، نظرا لافتقارها للكفاءات البشرية المؤهلة والوسائل التكنولوجية الضرورية للمراقبة والأمن، وهذا ما قد يجعل منظومتها الأمنية هشة وسهلة الإختراق من طرف شبكات الاجرام الدولي. من هنا تبرز أهمية البحوث العلمية الوطنية في تكييف نتائج الأبحاث العالمية ونقل التجارب الدولية

الناجحة بما يتماشى وخصوصية المجتمع، فلا يمكن محاكاة حلول المشكلات الغربية في ظل اختلاف البيئات الاجتماعية ومع إهمال الخصوصية الثقافية لمجتمعاتنا.

ثالثا– رؤية مقترحة لتفعيل دور البحث العلمي في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي:

ومن أجل تعظيم الاستفادة من البحث العلمي في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي في المجتمع الجزائري، نقترح:

- العمل على تعزيز انفتاح الجامعة الجزائرية على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، والعمل على ازالة العقبات والمعوقات التي تحول دون تحقيق انفتاحها الفعلي على محيطها الاقتصادي والاجتماعي والسعي لإقامة شراكة مثمرة بينها وبين مختلف الفاعلين في المجتمع. و"يلاحظ في المنطقة العربية عموماً امتناع القطاعات الإنتاجية والخدمية عن تمويل برامج البحث العلمي والإسهام في ميزانية الجامعات أيضاً؛ حيث يأتي 89 % من الإنفاق على البحث والتنمية في البلدان العربية من مصادر حكومية، ولا تسهم القطاعات الإنتاجية والخدمية إلا بنسبة 3% فقط، بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة على 50 %، فعلى سبيل المثال تتراوح نسبة تمويل القطاع الصناعي للبحث العلمي في الولايات المتحدة واليابان والسويد ما بين 55% و 70 % من مجموع النفقات على هذا القطاع"[20]. وهنا لا بد من التأكيد على دور كل من القطاع الخاص والمجتمع المدني في المجال الأمني في سبيل بناء حوكمة أمنية رشيدة.
- انشاء مراكز للدراسات الاستراتيجية متخصصة في المجال الأمني وعلم الاجرام تضم مختلف الفاعلين والمختصين والباحثين في هذا الميدان.
- انشاء بنك معطيات يزود الباحثين بالإحصائيات الدقيقة في مختلف المجالات، مما يسهل اعداد الدراسات والبحوث ويعزز الجهد الوقائي ويساعد على استشراف المستقبل.
- فتح المجال أمام البحث العلمي وعدم ترك بعض المجالات مغلقة أمام المعرفة العلمية، وبالتالي تجاوز الانتقائية في دراسة المواضيع، فلا يمكن مجابهة التحديات ومعالجة المشكلات ووضع السياسات والبرامج التنموية بدون رؤية علمية تستند لمعطيات واقعية حقيقة.
- تفعيل وترقية الشراكة وتعزيز التعاون الأكاديمي بين مختلف المصالح الأمنية والمؤسسات الجامعية.
- ترسيخ ثقافة "الأمن قضية الجميع " من أجل شراكة أكثر نجاعة بين مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته.

– خلاصة:

لقد كان للتحولات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية والثقافية، التي شهدها المجتمع الجزائري بعد الإستقلال، آثارا بالغة على البناء الاجتماعي والقيمي، والتي بمكن أن نلمسها في العديد من المؤشرات والشواهد في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية. كذلك تأثر المجتمع الجزائري بصورة واعية أو غير واعية

بالتحولات العالمية المعاصرة المتلاحقة في أحداثها ومنجزاتها، فعمليات التحديث الواسعة والمكثفة التي عرفها بعد الاستقلال، كان لها أثر كبير في إحداث تغيرات بنيوية عميقة، فضلا عن ذلك كان للعولمة التأثير البالغ على البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري، الأمر الذي ساهم في تغير العديد من الأنماط السلوكية والثقافية السائدة. مما تقدم يتضح لنا أن التحولات التي شهدها المجتمع الجزائري، قد شملت مجمل نواحي الحياة، وفرضت واقعا اجتماعيا جديدا، وعليه فإن القيام بدراسات ميدانية لكشف مختلف مظاهر التغير، أمرا جد مفيد لرسم سياسة تنموية ناجعة تحقق أقصى قدر ممكن من الرفاهية والرخاء والاستقرار والسلم الاجتماعي.

ويندرج المسعى الهادف للاستفادة من البحث العلمي في تعزيز الأمن والسلم الاجتماعي، في اطار تعزيز انخراط الجامعة الجزائرية في التنمية الوطنية وتكريس انفتاحها على محيطها السوسيو اقتصادي. فمع تعدد المخاطر في زمن العولمة وفي ظل الأوضاع الجيوسياسية المحيطة، أصبحت هناك ضرورة ملحة لتقوية الأمن الاجتماعي والمحافظة على السلم الاجتماعي، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاستعانة بالأبحاث والدراسات العلمية الجادة، التي تهدف لتقديم إضافات معرفية، تسهم في توضيح الرؤى والمقاربات المعنية بجوانب محددة من الواقع الاجتماعي، مع التركيز على الأبعاد الدينامية لهذا الواقع، وكذا المسائل الجوهرية بالنسبة للمجتمع.

الهوامش:

1. سالم سعيد القحطاني، منهج البحث في العلوم السلوكية (مع تطبيقات SPSS)، المطابع الوطنية الحديثة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.

2. فان دالين ديوبولد، مناهج البحث في التربية وعلم النفس ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، مكتبه الانجلو المصرية، القاهرة ، 1969.

3. عبد الفتاح خضر، أزمة البحث العلمي في العالم العربي، معهد الادارة العامة، الرياض، 1981، ص 11.

4. عبيدات ذوقان وآخرون، البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، دار مجدلاني للنشر والتوزيع، عمان، 1983.

5. معمر بوزنادة، المنظمات الإقليمية ونظام الامن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص14.

6. العلوي مولاي علي، مفهوم الأمن السياحي وأثره على الدخل الوطني في مكافحة جرائم السياحة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1412هـ.

7. خالد بن محمد البديوي، الحوار وبناء السلم الاجتماعي، مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني، الرياض، 2011، ص 12.

8. حسن بن موسى الصفار، السلم الاجتماعي مقوماته وحمايته، دار الساقي، بيروت، 2002، ص 39.

9. لقرع بن علي، السلم الاجتماعي بين دولة الرفاه ودولة الريع النفطي "إشارة لحالة الجزائر"، على الموقع: http://democraticac.de/?p=42285، بتاريخ: 2018/02/28.

10. علي فقير، الهشاشة في ظل الرأسمالية "المعولمة" ، على الموقع:
http://alifkir.blogspot.com/2014/09/blog-post_17.html، بتاريخ: 2018/02/28.

11. الزبير عروس، الفقر في الجزائر، دفاتر مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، العدد 63، مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي من أجل التنمية، الجزائر، 2002، ص 84.

12. بقة شريف والعايب عبد الرحمان، العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة- حالة الجزائر-، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد خيضر بسكرة، ديسمبر 2008، ص 109.

13. مركز دراسات الوحدة العربية، الجزائر اشكاليات الواقع ورؤى المستقبل، بيروت 2013، ص 82.

14. إدماج نصف مليون موظف مؤقت في 2018، على الرابط:
https://www.echoroukonline.com/ara/articles/546625.html بتاريخ: 2018/02/22

15. العياشي عنصر، سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر، في كتاب الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 2 بيروت،1999، ص 230.

16. صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، في مجلة المفكر تصدرها كلية الحقوف والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، العدد 05، مارس 2010، ص294.

17. Toumi Riad , Le metier de sociologue en Algerie , une approche ;vu du terrain, in Revue Recherche et Etude en Sciences Humaines, N° 01 ? Septembre 2007,P 80.

18. محمد مصطفى الأسعد، التنمية ورسالة الجامعة في الألف الثالث، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت 2000، ص22.

19 . روبرت ما كنمارا، جوهر الأمن ، ترجمة: يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة، 1970، ص 125.

20. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2003: نحو اقرار مجتمع المعرفة، المطبعة الوطنية، عمان الاردن، 2003، ص 72.